٢٣

دراسات

شعبان ١٤٣٨هـ / مايو ٢٠١٧م

التنافس التركي - الإيراني على العراق من القرن الخامس عشر حتى معركة الموصل

عبدالله بن علي آل خليفة

التنافس التركي - الإيراني على العراق من القرن الخامس عشر حتى معركة الموصل

عبدالله بن علي آل خليفة

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل خليفة، عبدالله بن علي

التنافس التركي الإيراني على العراق من القرن الخامس عشر حتى معركة الموصل / عبدالله بن علي آل خليفة - الرياض، ١٤٣٨ هـ

٤٤ ص ؛ ١٦,٥ x ٤٠ سم

ردمك: ٩-٢٤-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨

١- الموصل - تاريخ ٢- تركيا - العلاقات الخارجية ٣- إيران - العلاقات الخارجية أ. العنوان

ديوي ٩٥٦,٧١١ ١٤٣٨/٧١٢٩

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٧١٢٩

ردمك: ٩-٢٤-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨

المحتويات

الملخص	٦
المقدمة	٧
الصراع العثماني - الصفوي في العراق	٨
التعاون والتنافس بين تركيا وإيران للاستحواذ على النفوذ في العراق	٢٠
الخاتمة	٣٣
المراجع	٣٥

الملخص

يتسم تاريخ العلاقات بين الامبراطورية العثمانية والدولة الصفوية بالمنافسة والتوتر الشديد والحروب فيما بينهما، ليس على العراق فحسب، بل يتعداه إلى دول الإقليم. وفي دراستنا هذه سنحاول -بقدر الإمكان- أن نركز على تنافسهما المحموم على العراق، والذي لم يقل حدةً بعد الدولة الصفوية ومجيء الدولة القاجارية التي استمرت حتى تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣م.

لقد شهدت الحقبة الأتاتوركية نوعاً من الهدوء في حدة التنافس بين البلدين بسبب التزام أتاتورك بالحداثة واتباع النهج الغربي في تحديث تركيا الدولة؛ مما كان محل إعجاب محمد رضا بهلوي شاه إيران. ولكن لم تخفت حدة التنافس نهائياً في ضوء ما تراه كل منهما أنه مصالح وطنية لا يمكن التنازل عنها.

وفي حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي سادت أجواء هادئة بين تركيا وإيران، وشهدت تعاوناً في مجالات عدة أدى إلى كسب تركيا للعراق، خصوصاً خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية. ومع ولوج حقبة التسعينيات شهدت العلاقات بين تركيا والعراق حالةً من التوتر، بينما شهدت انفراجاً ما بين تركيا وإيران، وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي.

ومع دخول الألفية الجديدة، ونظراً إلى بروز دور كل من تركيا وإيران كقوتين إقليميتين؛ اشتد التنافس بينهما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وسقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣م. وشهدت تلك الفترة سعيهما الدؤوب إلى بسط نفوذهما في دول الإقليم، وتوظيف كل معطياتهما التاريخية والجغرافية والاجتماعية والدينية والثقافية، وأصبح هذا التنافس واضحاً بشكل علني مع مرور الدول العربية بما يُسمى (الربيع العربي).

مقدمة

يعود التنافس التركي – الإيراني على العراق إلى عهد الامبراطوريتين العثمانية والصفوية ثم القاجارية، والذي كان يتسم بالتوتر والمنافسة والحروب الطاحنة بين العثمانيين والفرس، واستمرت هذه الحال حتى تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م. بعدها شهدت العلاقات بينهما نوعاً من الهدوء، بل التعاون في بعض المجالات.

ولفتت التغييرات القائمة على الحداثة الغربية، والتي أجراها الرئيس مصطفى كمال أتاتورك على الدولة التركية، واتباعه العلمانية أساساً لحكم الدولة، لفتت انتباه الشاه رضا بهلوي، ومن بعده ابنه الشاه محمد رضا بهلوي؛ حتى أنها جعلت الأخير يحاول القيام بمثلها في إيران.

ولا يعني ذلك اختفاء التنافس التقليدي على العراق، ولكن خفت حدته. ومع قيام الثورة في إيران عام ١٩٧٩م انقطعت العلاقات بينهما، وبدأت تتسم بالجمود إلى أن جاء الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣م، والذي على أثره اشتعلت جذوة التوتر بين الطرفين.

ويعدُّ التنافس التركي – الإيراني على العراق من أقدم الصراعات القديمة – الحديثة، وقد تحول ذلك التنافس في العقود الماضية إلى نوع من الصراع، كما تفاقمت حدة الاستقطابات في كل المجالات، وعلى مختلف الأصعدة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية؛ مما أتاح للبلدين توسيع تحركهما في تلك المجالات، ورسم مستقبل التنافس القائم على النفوذ الجيوسياسي لهذا الإقليم؛ ليشمل النفوذ على الدول العربية المجاورة للعراق، وصولاً إلى منطقة الخليج العربي.

وتعمل القوتان الإقليميتان حالياً على توسيع مجال نفوذهما؛ ليتعدى الفضاء العربي، وليشمل مناطق متعددة، سواء من الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى أو القوقاز.

الصراع العثماني – الصفوي في العراق

يعدُّ الصراع العثماني – الفارسي من أقدم الصراعات المعاصرة في وقتنا الحاضر بفعل القيمة الحضارية والاقتصادية والاستراتيجية للعراق، ناهيك عمَّا للعراق من عمق حضاري وإرث تاريخي كبير احتوى على حضارات قديمة، منها حضارات بابل وآكد وآشور، والتي وضعت اللبنة الأولى لتقدم البشرية وحضارتها، وامتدت إلى ما بعد العصر العباسي الذي كان لـ(بيت الحكمة) الذي أسَّسه الخليفة المأمون عام ٨٠٠ للهجرة دور رائد في تقدم العلوم والآداب والفلسفة، وكان بمنزلة جامعة عالمية ضمَّت علماء وفلاسفة من مختلف الأقطار الإسلامية، وما وراء ذلك من الهند والسند وآسيا الوسطى[١].

ولقد تُوجت تلك الحضارات بالحضارة الإسلامية إبان العصر العباسي؛ مما أهَّل بغداد لأن تكون منارة للعلم والثقافة والفنون الإسلامية؛ فأُطلق عليها عاصمة الرشيد، وأصبحت ملاذاً لتلاقي الشعوب، والتداخل القومي والديني والمذهبي مع شعوب الجوار[٢].

ساعد على ذلك وجود الأماكن الدينية والعتبات المقدسة لأتباع المذهب الشيعي، والتي أصبحت عامل جذب لسكان دول الجوار (العثمانيين والصفويين)؛ مما دفعهم إلى التدخل في شؤون العراق، والتغلغل إلى كل مدنه وأريافه ومناطقه؛ فاشتد التنافس، وقامت الحروب، ثم جرى توقيع المعاهدات التي كان محورها الدولة العراقية.

استمر الصراع حتى مطلع القرن العشرين وبروز الدولة الحديثة في كل من تركيا وإيران والعراق، وتجلى الصراع في محاور مختلفة، أهمها المشكلات الحدودية التي لا تزال قائمةً حتى يومنا هذا[٣].

ولعلنا لا نعدو جانب الصواب إذا قلنا إن تاريخ العلاقات التركية – الإيرانية في المنافسة

---

(١) جوناثان ليونز، **بيت الحكمة: كيف أسس العرب لحضارة العرب؟**، ترجمة وتحقيق: باسم جندلي، (بيروت، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١٢م)، الطبعة الثانية، ص ٣٤.

(٢) فراقد داود سلمان، "العلاقات التركية – الإيرانية"، **مجلة دراسات إيرانية** (العراق، جامعة البصرة، ٢٠١٢م)، العدد ١٥، ص ٧.

(٣) إبراهيم خليل العلاف، "فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية – التركية ومخاطرها على الأمن القومي"، **مركز الدراسات الإقليمية**، (العراق، جامعة الموصل، ٢٠٠٠م)، العدد ١٣، ص ٤٣.

على الشرق الأوسط[٤]، وحتى أبعد من ذلك، لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض؛ فقد كان هناك سباق سياسي وعسكري واقتصادي وثقافي بين القوتين العثمانية والصفوية؛ للسيطرة على تلك المناطق. ولقد سارعتا إلى تحقيق طموحاتهما السياسية في توسيع دولتهما ومجال نفوذهما، كلاً على حساب الأخرى؛ فقد كان تطلع الدولة الصفوية كبيراً، إلا أن التنافس كان أكبر؛ لأنها كانت مطوقة بدول تدين بالمذهب السني؛ ففي الشمال الغربي العثمانيون، وفي الشرق الأوزبك، وفي الغرب المماليك.

وعلى أثر ذلك؛ وقعت سلسلة من المواجهات العسكرية بين كل من العثمانيين والأوزبك ضد الصفويين، والتي دارت رحاها من أجل السيطرة على منطقة خراسان. ويعود سبب مساندة العثمانيين للأوزبك إلى إعاقة الدولة الصفوية الفتوحات والتوسع العثماني تجاه أوروبا ودول البلقان؛ مما جعلها في موضع دفاعي، وسبَّب للعثمانيين تراجعاً واسعاً لنشاطاتهم تجاه أوروبا. ومن أبرز تلك الإعاقات استمالة الصفويين لأتباعهم من القزلباش، وهم عشائر تركمانية في الأناضول، كانت تتبع الشاه إسماعيل الصفوي بصلات روحية، غير أن الشاه كانت نواياه تكمن في السيطرة على منطقة الأناضول من خلال تأثيره روحياً على قاطنيها؛ لذلك شكَّل قيام الدولة الصفوية في فارس تهديداً لاستقرار منطقة الأناضول المنضوية تحت لواء الحكم العثماني. وامتد التأثير الروحي للدولة الصفوية على القزلباش إلى المناطق المجاورة التي عانت من عدم الاستقرار الداخلي، وخصوصاً في الأناضول العثماني والمناطق المجاورة[٥].

حلت أولى المعاهدات، وهي (أماسيا) بين العثمانيين والصفويين عام ١٥٥٥م؛ لتوزيع النفوذ بين هاتين القوتين؛ على أثر نشوب ثلاث حروب فيما بينهما خلال الفترة ما بين عامي ١٥٣٢م و١٥٥٥م (٩٤٠هـ و٩٦٣هـ)، وكان نتاجها توزيع النفوذ والسيطرة فيما بينهما. ولقد تمثلت في[٦]:

---

(٤) يعود استعمال مصطلح الشرق الأوسط للمرة الأولى إلى الكاتب الأمريكي (ألفريد هان) لدى مناقشته للاستراتيجية البحرية البريطانية عام ١٩٠٢م وذلك للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند في مواجهة النشاط الروسي في إيران، والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط سكة حديد برلين – بغداد. وقد استخدم هذا المصطلح للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأقصى. وللمزيد يمكن الرجوع إلى: محمد علي حوات، مضيق باب المندب: **أهميته الاستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي** (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦م)، ص ٢١.

(5) R.K.Ramazani, *The Foreign Policy of Iran (1500-1941)*, Virginia, USA, 1966, PP 16-17.

(٦) إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي** (الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٥م)، ص ٦٥.

١- قيام الحملة الأولى من حروب الدولة العثمانية عام ١٥٣٢م بقيادة السلطان سليمان القانوني ضد الدولة الصفوية بقيادة الشاه طهماسب الأول؛ نتيجة قيام الشاه باغتيال والي بغداد العثماني، وقيام فتنة في البلاد، وذلك بسبب تحالف والي بدليس[٧] مع الشاه الصفوي. وعلى أثر ذلك قام السلطان سليمان القانوني بشن حرب على الدولة الصفوية، بعد أن جهز جيشاً بقيادة الصدر الأعظم إبراهيم باشا الفرنجي، وبلغ عداد الجيش ٢٠٠ ألف مقاتل. واستطاع إبراهيم باشا فتح الكثير من القلاع، منها قلعتا وان وأريوان، وكان نجاحه كبيراً في اجتياح عاصمة الشاه طهماسب تبريز. ولما أحسَّ السلطان سليمان بالنصر توجه بنفسه لقيادة الجيش، وذلك في سبتمبر من عام ١٥٣٥م، ولكنه فشل في إجبار الشاه طهماسب على الدخول معه في مواجهة قتالية؛ فاكتفى السلطان سليمان بفتح بغداد، وهربت منها الحامية الصفوية. وعلى أثر ذلك انتهت الحملة الأولى باكتساح الصدر الأعظم إبراهيم باشا معظم الدولة الصفوية.

٢- قيام الحملة الثانية بقيادة السلطان سليمان عام ١٥٤٨م؛ على أثر قيام الشاه طهماسب باجتياح أرمينيا وإحراقها؛ فكانت ردة فعل السلطان سليمان الخروج بجيش لمواجهة الشاه إلا أنها المرة الثانية التي تجنَّب فيها الشاه مواجهة السلطان؛ مما أدى إلى انسحاب الجيش العثماني بسبب صعوبة الظروف المناخية شديدة البرودة خلال فصل الشتاء بمنطقة القوقاز؛ مما دعا السلطان إلى إنهاء الحملة؛ خوفاً على جيشه، واكتفى بمكاسب مؤقتة في تبريز وأرمينيا وجورجيا.

٣- قيام الحملة الثالثة بقيادة السلطان سليمان عام ١٥٥٥م، وهي الأخيرة قبل معاهدة أماسيا، وفيها استرجع أرضروم عبر الفرات، ولكنه فشل في جرِّ الشاه إلى معركة فاصلة. وشهدت تلك الحملة إعدام شاه زاد مصطفى ولي عهد السلطان سليمان القانوني، وذلك في أكتوبر من عام ١٥٥٥م، بعد اتهامه بالتخابر مع الصفويين، وذلك نتيجة مكيدة قام بها رستم باشا الصدر العظم للسلطان.

جاءت معاهدة أماسيا للسلام عام ١٥٥٥م بوصفها نجاحاً لسياسة احتواء كل من القوتين؛ فقد تركزت جهود العثمانيين على الاحتواء الجغرافي للصفويين من خلال

(٧) مدينة بدليس تقع في تركيا بمنطقة شرق الأناضول.

الاعتراف بملكية الدولة العثمانية لما يُعرف الآن بالعراق وسوريا وكردستان، وإقامة حاجز طبيعي بين دولتهم في الأناضول والصفويين في إيران. وفي مقابل ذلك اعترفت الدولة العثمانية للصفويين بملكية أرمينيا لما يُعرف الآن بجمهوريتي أذربيجان وجورجيا، وكذلك داغستان الروسية[٨]. كما اتُفق في المعاهدة المذكورة على تأمين سلامة وفود شيعة الفرس أثناء زيارتهم للعتبات المقدسة في العراق؛ مما يعني إقراراً بالسيطرة العثمانية على المدن والأماكن المقدسة لأتباع المذهب الشيعي، ومعاملة الفرس ضيوفاً أجلاء فقط[٩]، إلا أن معاهدة أماسيا لم تنهِ التنافس بين الدولتين العثمانية والصفوية؛ لأن كلاً منهما تعتنق مذهباً مختلفاً من الإسلام، وأخذ التنافس يتطور إلى صراع جيوبوليتيكي بينهما على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر[١٠].

شكلت وفاة السلطان محمد الثالث، وتولي ابنه أحمد الحكم سنة ١٦٠٣م، فرصة استغلها الشاه عباس الأول؛ من أجل استرداد بعض الأراضي التي خسرتها الدولة الصفوية؛ فقام باحتلال قلعة نخجوان بسهولة بسبب ضعف حاميتها، وقلة مؤنها، وانعدام اتصالها بالمناطق العثمانية القريبة منها. وكذلك قلعة إيروان، وأسر حاكمها شريف باشا، كما تمكن الشاه عباس الأول من مهاجمة بغداد، واستطاع القائد الصفوي الذي كان يقود السرايا الصفوية (وردي خان) أسر عدد من الجنود العثمانيين المرابطين خارج أسوارها دون مقاومة تذكر[١١].

ورداً على ذلك؛ قامت الحملة العثمانية -بقيادة الصدر الأعظم نصوح باشا- بالسيطرة على تبريز، وإحكام القبضة العثمانية عليها عام ١٦١٣م؛ مما دفع الشاه عباس الأول إلى الرضوخ والقبول بالشروط التي لم تخرج في جوهرها عن الشروط السابقة التي تنص على عدم الاعتداء على الأراضي والممتلكات العثمانية[١٢]. ولم يستمر الهدوء كثيراً؛ فقد

(8) Adel Allouche, *The Origins and Development of the Ottoman-Safavid Conflict (906-962/1500-1555 A.D)*, K.Schwar, Zverlag, German, 1983,pp 213.

(٩) شاكر صابر الضابط، **العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران**، (بغداد، ١٩٦٦م)، ص ١٩.

(١٠) محمد نصر مهنا، **الإسلام في آسيا منذ الغزو المنغولي** (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٠م)، ص ٢٤٠.

(١١) جعفر الخياط، "مشاهدات تكسيرا في العراق سنة ١٦٠٤"، **مجلة الأقلام** (بغداد، ١٩٦٥م)، الجزء الرابع، ص ١٤٦.

(١٢) باسم حطاب الطعمة ومشعل مفرح ظاهر، "العلاقات العثمانية – الصفوية (١٥٨٧-١٦٢٩) دراسة تحليلية"، **مجلة آداب** (العراق، البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٨م)، العدد ٤٥، ص ١٥٩.

نقض الشاه وعوده وجدَّد اعتداءه مرةً أخرى مستغلاً الفوضى العارمة التي شهدتها الأستانة حينذاك، والتي أدت إلى مقتل السلطان عثمان الثاني عام ١٦٢٢م.

ولقد تزامن ذلك مع التطورات التي وقعت في بغداد باستيلاء قائد شرطتها بكر صوباشي على الحكم بعد مقتل يوسف باشا؛ إذ تمكن الشاه عباس من احتلال بغداد في ٢٨ نوفمبر ١٦٢٣م، وتم له ذلك بعد تعاونه مع قائد شرطة بغداد بكر صوباشي(١٣).

عملت القوات العثمانية على استعادة ما خسرته، وقامت بمحاصرة بغداد من الجهة الشمالية؛ من أجل وقف تدفق القوات الصفوية -بقيادة القائد قاسم بك-؛ لمنعه من السيطرة على الموصل وكركوك. ورغم بسالة القوات العثمانية وشدة حصارها لبغداد إلا أنهم لم يحققوا النجاح بسبب تدفق السرايا الصفوية؛ مما دعا إلى انسحاب القوات العثمانية إلى الموصل وديالى(١٤). لقد أراد الشاه عباس إحكام سيطرته على كامل العراق من شماله حتى جنوبه؛ من أجل إجبار العثمانيين على الاعتراف بحكمه؛ فاتجه ناحية الجنوب، بعدما أحكم سيطرته على الشمال والوسط العراقي، مستغلاً بذلك التفوق العسكري المؤقت بسبب ارتفاع معنويات جنوده؛ فاتجه ناحية البصرة التي لم يلقَ فيها النجاح الذي حازه في بغداد، على الرغم من محاولاته العديدة؛ إذ كانت أولى محاولاته عام ١٦٢٤م عندما رفض حاكمها العربي (علي أفرسيان) الولاء له، وترك الولاء والطاعة للدولة العثمانية، ونقش اسم الشاه على العملة، والدعاء له في خطبة الجمعة، وإجبار أهالي البصرة على ارتداء الزى الصفوي؛ فأمر الشاه عامله حاكم شيراز إمام قلي بمهاجمة البصرة، إلا أنه مُني بالفشل في ذلك بسبب صمود وجسارة أهلها بمساعدة من الإمارة المشعشعية(١٥).

أثرت وفاة الشاه عباس المفاجئة عام ١٩٢٩م في أداء القوات الصفوية. ومع اعتلاء السلطان مراد الرابع العرش جهز جيشاً لاسترجاع الأراضي التي خسرتها الدولة

---

(١٣) عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين (بغداد، ١٩٤٩م)**، الجزء الرابع، ص ١٧٨-١٧٩.

(١٤) عباس العزاوي، **المرجع السابق**، ص ١٦٢.

(١٥) محمد هليل الجابري، "البصرة خلال العهد العثماني الأول (١٥٣٤-١٦٣٨)"، **موسوعة البصرة التاريخية** (العراق، البصرة، ١٩٨٩م)، ص ١٠٥.

الدولة المشعشعية العربية (١٤٣٦-١٧٢٤): تقع في إقليم عربستان عندما تولى الحكم محمد بن فلاح بن هبة الله، واتخذ من الحويزة عاصمة له. ولقد حافظت هذه الدولة العربية على هويتها، رغم ما تعرضت له من غزو على يد العثمانيين. وتعتبر فترة حكم مبارك بن عبدالمطلب بدءاً من عام ١٥٨٨م العصر الذهبي لها؛ إذ استطاع فرض سيطرته على كل إقليم عربستان وطرد الجيش الصفوي من مدن عربستان كلها. وللمزيد يمكن الرجوع إلى: محمد حسن الزبيدي، **إمارة المشعشعين: أقدم إمارة في عربستان**، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

العثمانية؛ فكانت أول حملة له موجهةً إلى منطقة روان في ٢٨ مارس ١٦٣٥م، وبعدها تم محاصرة بغداد واسترجاعها في ديسمبر ١٦٣٨م. وعلى أثر ذلك انسحب الجيش الصفوي -بقيادة رست خان- إلى مشارف مدينة قصر شيرين الواقعة شرق نهر ديالى[١٦]. كما اجتاز الجيش العثماني -بقيادة قرة مصطفى باشا كمكاش- نهر ديالى؛ حتى وصل إلى القرب من درتنك وصولاً إلى سهل زهاب. وفي الواقع فإن كلتا القوتين كانت راغبة في إنهاء الصراع في ما بينهما على جبهتي العراق وأذربيجان. ومع أن طول الحدود يبلغ ٢١٨٥ كيلومتراً فإن الخلاف ينحصر في ١٢٩٦ كيلومتراً فقط، وهي المسافة بين جبل أغري وشط العرب.

ومن أجل ذلك؛ فقد جرت مفاوضات الصلح في زهاب على سفح الجبل القريب من قصر شيرين؛ لذلك سُميت هذه المعاهدة بمعاهدة قصر شيرين بالتركية، وبمعاهدة زهاب باللغة الإنجليزية، وكذلك تسمى باسم معاهدة مراد باشا، ومعاهدة السلام، وتعتبر أساساً للمعاهدات التي جاءت من بعدها[١٧]. ولقد أسفرت هذه المعاهدة عن بقاء مناطق بغداد والبصرة وشهر زور التي تُعرف بعراق العرب، تحت سلطة العثمانيين. إما روان فتركت للصفويين. كما أقرت هذه المعاهدة منع الصفويين من القيام بأي اعتداء على العراق وعلى مناطق قارص وأخيسكا وران[١٨].

الملاحظ على تلك المعاهدات، على الرغم من أهميتها، أنها كانت تفتقر إلى ترسيم دقيق؛ لعدم كفاية الخرائط، وعدم دقة تحديد نقاط الحدود بمناطق النفوذ في المدن والقلاع والقرى. كما لم تُحدد تبعية القبائل المتنقلة في فضاء تلك المنطقة، وكذلك المناطق المتنازع عليها. ويرجع ذلك إلى صعوبة الطبوغرافيا الأرضية، إضافة إلى عدم التزام الطرفين بالدقة الواجبة في تحديد الحدود واحترامها؛ مما أدى إلى تولد النزعة التوسعية؛ حتى أضحت هذه المعاهدة سبباً في استمرار التوتر الحدودي[١٩]. وعلى أثر

---

(١٦) محمد رسن دهان السلطاني، "محاضرة عن نشأة الدولة العثمانية"، (العراق، جامعة بابل، كلية التربية الأساسية، قسم التاريخ)، الموقع الإلكتروني: www.uobabylon.edu.ia

(١٧) ياسين عبدالكريم، **دراسة تحليلية: اتفاقية الحدود الشرقية إلى نهاية القرن التاسع عشر للحدود الشرقية للوطن العربي**، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٠م)، ص ١٢٩.

(١٨) عمر عبدالعزيز، **تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢)**، (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤م)، ص ٩٣-٩٤.

(١٩) سوسن صبيح حمدان، "أثر العلاقات الحدودية بين العراق وإيران في إعادة التوزيع الإداري للمدن الحدودية"، **مجلة ديالى** (العراق، قسم الدراسات الجغرافية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١٠م)، العدد ٤٦، ص ٨٣.

محاولات التوسع من قبل الدولة الصفوية بهدف استرجاع ما فقدته في كل معاهدة؛ فقد أتبعت ذلك بعدة معاهدات، منها: معاهدة المقاسمة عام ١٧٢٤م، ومعاهدة أمير أشرف عام ١٧٢٧م، ومعاهدة أحمد باشا عام ١٧٣١م، ومعاهدة كردن عام ١٧٤٧م، والتي عُرفت باسم معاهدة (نادر شاه). وكل تلك المعاهدات السابقة الذكر كانت تؤكد أن الحدود بين الدولتين تقوم على أساس ما أقرته معاهدة قصر شيرين أو معاهدة زهاب؛ لما لها من أهمية؛ باعتبارها مرجعاً مهماً بين الدولتين في توزيع مناطق السيطرة والنفوذ(٢٠).

أتت معاهدة أرضروم(*) الأولى عام ١٨٢٣م في فترة شهدت العلاقات بين الدولتين العثمانية والقاجارية مرحلة جديدة سادتها أجواء من الهدوء، ونبذ القتال، وهي ليست كسابقاتها من المعاهدات في عهد الدولة الصفوية التي انهارت عام ١٧٣٥م؛ إذ لم تأتِ تلك المعاهدة بشيء جديد، ولم تعالج المشكلات القائمة بين البلدين. وبقيت الكثير من المشكلات الحدودية معلقةً، ومنها مشكلة إقليم عربستان؛ إذ إن الدولة العثمانية من جهتها لم تكن تفرض السيطرة التامة على عربستان في الوقت الذي كان الإقليم يتمتع فيه بحكم مستقل من قبل القبائل العربية بقيادة الشيخ خزعل، بينما ترى فارس أن الإقليم يقع في أراضيها(٢١).

أما معاهدة أرضروم الثانية التي تم التوقيع عليها في ٣١ مايو عام ١٨٤٧م، وصُودق عليها إيذاناً بالبدء في تنفيذها في ٢ مارس عام ١٨٤٨م، فتعدُّ اتفاقية مكملة لمعاهدة أرضروم الأولى التي أنهت الحروب بين الدولتين، والتي استمرت أكثر من ثلاثة قرون. ومنذ توقيع معاهدة أرضروم الأولى خفت حدة المواجهات، ويمكننا القول إن الجو العام كان يسوده نوع من التفاهم والعقلانية، ولكن لا يعني ذلك أنه لا توجد خروقات للهدنة السابقة، والتي تصل -في بعض الأحيان- إلى حدوث هجمات عسكرية بين الطرفين بسبب حدة المنافسة على بعض المناطق والأراضي التي من الصعب تحديد خط لمعرفة كل طرف حدوده ومجاله؛ لصعوبة ذلك على الأرض وتضاريسها؛ إذ كانت فضاءً واسعاً

---

(٢٠) ياسين عبدالكريم، **مرجع سابق**، ص ٢٠١.

(*) نسبة إلى مدينة أرضروم أو أرض الروم التي تقع شمال شرق تركيا.

(٢١) خالد العزي، "مشكلة شط العرب بين المعاهدات والقانون"، **سلسلة دراسات** (العراق، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م)، العدد ٢١١، ص ٢١.

لتنقل القبائل العربية والكردية. وتزامن توقيع تلك المعاهدة مع سطوع نجم منافس آخر للدولة العثمانية واندحار قواتها أمام جيوش محمد علي باشا والي مصر[٢٢].

أدت وفاة السلطان محمود الثاني عام ١٨٣٩م إلى ضعف الدولة العثمانية، وبسبب ذلك ظهر طرفان جديدان في المنطقة للوساطة هما بريطانيا وروسيا اللتان أقحمتا أنفسهما في الخلاف العثماني – الفارسي، وأبدتا أنهما معنيتان بذلك الخلاف. ويعود ذلك إلى أن روسيا عرضت مساعدتها على السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) لحماية العاصمة إسطنبول من سقوطها بيد محمد علي باشا، وسارعت سفن الأسطول الحربي الروسي إلى عبور مضيق البوسفور لبسط الحماية للسلطان. وفي ضوء ذلك تم توقيع اتفاقية كوتاهية[*] في ٨ مايو ١٨٣٣م، وأثمر التقارب بين السلطان العثماني وروسيا القيصرية توقيع اتفاقية خونكار أسكله سي[**] في ٨ يونيو ١٨٣٣م، مستغلة في ذلك حاجة السلطان إلى طلب المساعدة من روسيا، بعد اعتذار بريطانيا عن تقديم المساعدة له؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة الدور الروسي في أرجاء الدولة العثمانية[٢٣].

ومن أمثلة تفاقم المشكلات بين الدولتين العثمانية والقاجارية ما وقع عام ١٨٣٧م؛ إثر اقتحام القوات العسكرية لوالي بغداد علي باشا اللاظ مدينة المحمرة التي تدَّعي كل منهما حيازتها. ولم تسفر جهود الدولة القاجارية عن الحصول على تعويض لما قام به والي بغداد بسبب أن العثمانيين يعلمون علم اليقين أن المحمرة جزء من ممتلكاتهم[٢٤]؛ لذلك كانوا غير مستعدين لأي نزاع خارجي، بل حاولوا تخفيف حدة المشكلات بإرسال بوفد إلى إيران لاستطلاع الأمر ومحاولة تخفيفه وعدم إثارته، وخصوصاً موضوع السيادة

---

(٢٢) محمد عبدالستار البدري، **المواجهة المصرية – الأوروبية في عهد محمد علي باشا**، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١م)، ص ١٠٦.

(*) اتفاقية كوتاهية سميت بذلك نسبة إلى المدينة التي كان بها إبراهيم باشا عند إتمام الاتفاقية، والتي تنص على أن يخلي محمد علي باشا إقليم الأناضول وترجع جيوشه إلى ما وراء جبال طوروس وتعطى ولاية مصر له مدة حياته، ويعين والياً على ولايات الشام الأربع عكا وطرابلس وحلب ودمشق وعلى جزيرة كريدوان، وكذلك يعين ابنه إبراهيم باشا والياً على إقليم أضنة.

(**) اتفاقية خونكار أسكله سي هي التي تمكنت روسيا القيصرية بها من إبرام اتفاقية هجومية ودفاعية عن الباب العالي لو هاجمها محمد علي باشا أو غيره؛ مما أتاح وجوداً عسكرياً لقواتها بحسب تعهدها بهذه الاتفاقية.

(٢٣) سليمان الغنام، **قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (١٨١١-١٨٤٠)**، (جدة، دار تهامة، ١٩٨٠م)، ص ٩١-٩٢.

(٢٤) رنا عبدالجبار حسين، إيالة بغداد في عهد الوالي على رضا اللاظ (١٨٣١-١٨٤٢)، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م)، ص ٧١-٧٧.

على المحمرة. ولم يتوصل الجانبان إلى أي نوع من التفاهم والرضا. ورداً على ذلك، وانتقاماً من العثمانيين؛ قامت القوات القاجارية بهجوم على السليمانية عام ١٨٤٠م، والتي كانت تطالب بها، وكذلك منطقة عربستان، واستعادت السيطرة على المحمرة، وأحكمت سيطرتها على تلك المناطق. ولإبراز القوة هدَّد محمد شاه القاجاري -بقوة جيشه- بالاستيلاء على حدود إيالة بغداد واقتحامها[٢٥].

وبلغت الخلافات أوجها بين الدولتين مع نهاية عام ١٨٤٢م، وكانت كل دولة تلقي باللوم على الأخرى في خرق بنود المعاهدات السابقة، والتي كان آخرها معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣م، وكانت كلتا الدولتين تلوم الأخرى على إيواء اللاجئين السياسيين لكل منهما. أما الدولة القاجارية فاتجهت باتهامها إلى الدولة العثمانية بأنها تسيء معاملة مواطنيها من التجار وزوار الأماكن المقدسة؛ مستغلةً أتباعها من المذهب الشيعي. إما الدولة العثمانية فكانت تلوم نظيرتها القاجارية؛ لتدخلها السافر في شؤون سنجق بابان في السليمانية. ومما زاد الأمر تعقيداً اقتحام قوات نجيب باشا والي إيالة بغداد في ١٥ يناير ١٨٤٣م لمدينة كربلاء؛ من أجل تخليصها من أيدي المتمردين المعروفين بـ(اليارامزية) الذين استولوا على المدينة، وتحكموا في شؤونها؛ بغية انسلاخها من سيطرة الوالي العثماني؛ مما زاد من حدة الخلافات والتوترات بين الدولتين؛ حتى وصلت إلى شفير الحرب بينهما بعد هذا الاقتحام. واستنكرت الدولة القاجارية ذلك العمل متعللةً بوجود جالية كبيرة من رعاياها الفرس قدَّرها قنصلها في بغداد الملا عبدالعزيز خان بعشرة آلاف مواطن فارسي، فضلاً عن فشل الدولة القاجارية، ممثلة في قنصلها، في إقناع والي بغداد بتطهير المدينة بقواته العسكرية؛ حتى يجد القنصل حلاً سلمياً يؤدي إلى إنهاء سيطرة المتمردين اليارامزية[٢٦].

هنا يتساءل الباحث: كيف يحق للدولة القاجارية في ذلك الوقت دعم سيطرة المتمردين اليارامزية على المناطق التابعة للدولة العثمانية؟ والاستدلال على ذلك هو تدخل قنصلها في بغداد من أجل التفاوض معهم؛ مما يؤكد السعي إلى استقطاع كربلاء من جسم

---

(٢٥) نوار عبدالعزيز سليمان، **الشعوب الإسلامية** (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩١م)، ص ٣٩٦-٣٩٩.

(٢٦) جميل موسى النجار، "معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وإيران: دراسة لعلاقات الدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة (١٨٤٣-١٨٤٨)"، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية** (كركوك، جامعة كركوك، ٢٠١١م)، العدد الثاني، المجلد السادس، ص ٥.

العراق وجعل سيطرتها من قبل الفرس؛ بسبب قدسيتها ومكانتها الروحية لدى أتباع المذهب الشيعي. وعندما نقارن ذلك نجد اتباع الفرس لذلك المنهج منذ تأسيس إسماعيل الصفوي للدولة الصفوية، متبوعاً بالدولة القاجارية، وصولاً إلى سياسة إيران الحالية التي تتوسع بنفوذها على حساب المتبعين للمذهب، رافعةً نصرته ومزاراته ومقدساته وسيلةً للسيطرة فيها على كل المجالات.

شهدت حدة الخلافات بين الدولتين -كما أسلفنا- توتراً شديداً دفع ببريطانيا وروسيا إلى التدخل وتكثيف جهودهما من أجل التقريب بين البلدين، وذلك بحضور ممثلين عن بريطانيا وروسيا في سبيل إيجاد حلول جذرية بين الدولتين للمشكلات الحدودية، بعد أن باتت جميع الأطراف مقتنعة بفشل معاهدة أرضروم الأولى المبرمة عام ١٨٢٣م، والتي حازت فيها الدولة القاجارية -بسبب حادثة كربلاء- تعاطفاً من الوفدين البريطاني والروسي خلال تلك المفاوضات، والتي بالغت فيها الدولة القاجارية في تقدير أضرار الفرس، خصوصاً في أعداد القتلى[٢٧].

ويمكننا القول إن فشل معاهدة أرضروم الأولى يتمحور حول سببين[٢٨]:

١- عدم اتفاق الطرفين على موضوع تنقل القبائل والعشائر العربية والكردية بين المناطق المُسَيطر عليها من قبل القوتين، خصوصاً ضمن فضاء بغداد والموصل مع الجهات الشرقية المُسَيطر عليها من قبل الفرس، والتي كانت تنطلق منها عصابات السلب والنهب بدواعي الإخلال بالأمن؛ إذ من الصعب على الطرف المعتدَى عليه ملاحقتهم؛ لوجودهم داخل أراضي دولة أخرى.

٢- غموض خطوط التوزيع بين الأراضي المُسَيطر عليها بين الدولتين.

لقد أتت معاهدة أرضروم الثانية في عام ١٨٤٧م بهدف وضع حلول للمشكلات الحدودية وحرية تنقل القبائل، ورسمت خطاً حدودياً بين العراق وفارس، كما امتازت بأنها أول معاهدة تتطرق إلى تحديد الحدود النهرية وتنظيم الملاحة في شط العرب. ومهدت المعاهدة كذلك الطريق إلى المعاهدات اللاحقة، وتناولت موضوع الحدود النهرية

(٢٧) ج.ج. لوريمر، "القسم التاريخي: الجزء الرابع"، **دليل الخليج**، (قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، ١٩٦٧م).

(٢٨) نوار عبدالعزيز سلمان، **مرجع سابق**، ص ٣٩١-٣٩٩.

بشكل أكثر تفصيلاً. كما كان تأثير دور الوسطاء واضحاً (بريطانيا وروسيا)؛ حيث أخذ نفوذهم في الازدياد، خصوصاً تجاه الجانب العثماني، وتعداه باتجاه فارس والعراق ومنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية.

هذا، في الوقت الذي تعاني فيه الدولة العثمانية من الاضمحلال، والتي بدأت تقدم التنازلات في كل من أوروبا وجزيرة القرم[٢٩]، والتي تعتبر فاتحة لتقديم تنازلات لصالح الفرس على حساب الأراضي العراقية؛ فقد قدمت تنازلاتها عن كل الأراضي الواقعة في القسم الشرقي من منطقة زهاب، وبعض المدن العراقية الحدودية مع فارس مثل: بانه، وسربيل، وزهاب، وكرند، وقصر شيرين، ونفط شاه سومار، ومهران، ودهلران؛ وبذلك خسرت الدولة العثمانية في العراق منطقة جبلية استراتيجية مهمة أعطيت للدولة القاجارية. كما تنازلت عن مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة عبادان وميناءها والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب، والتي كانت تعتبر من الموانئ المهمة في العراق. ولكن الأهم -من وجهة نظر الباحث- إعطاء الفرس حق الإشراف على المزارات الشيعية في بلاد ما بين النهرين[٣٠].

وفي مقابل ذلك تعتبر التنازلات التي قدمتها الدولة القاجارية ضئيلة بالنسبة إلى ما حصلت عليه؛ فقد تنازلت عن مطالبها في مدينة السليمانية ومحيطها فقط، وحصلت على أكبر من ذلك؛ فقد انسلخت منطقة عربستان وأُعطيت للفرس، بعد أن ظل العرب يسيطرون عليها منذ أن فتح أبو موسى الأشعري(*) منطقة الأحواز[٣١].

---

(٢٩) خالد العزي، **مشكلة شط العرب**، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣٠) خالد العزي، **أضواء على التطورات التاريخية للصراع العراقي- الفارسي على دول الحدود**، (بغداد، دار الحرية الطباعة، الدار الوطنية للتوزيع والإعلام، ١٩٨١م)، ص ٥٩.

(*) فتح أبو موسى الأشعري منطقة الأحواز، وظلت تابعة لولاية البصرة (٦٣٧-١٢٥٨) ثم جاءت الدولة المشعشعية العربية في الأحواز (١٤٣٦-١٧٢٤) وسميت بالأحواز، وهي كلمة عربية؛ أي حاز؛ فقد حاز العرب تلك المنطقة، واعترفت الدولتان العثمانية والصفوية باستقلالها ثم أنشئت الدولة الكعبية (١٧٢٤-١٩٢٥)، ولكن بعد تأهيل نهر قارون وإعادة فتحه للتجارة وإنشاء خطوط سكك حديدية تحولت إلى نقطة تقاطع تجاري، إلى جانب شق قناة السويس في مصر؛ مما جعل بريطانيا تمنح الإمارة الغنية بالنفط، خصوصاً عبادان، إلى إيران، بعد اعتقال أميرها الشيخ خزعل الكعبي على الطراد الإنجليزي عام ١٩٢٥م. ودخل العراق في مفاوضات لاسترداد الإقليم في عام ١٩٣٧م، ومفاوضات أخرى عام ١٩٦٩م، وكان آخرها اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م، والتي وقفت بها المفاوضات بسبب الحرب العراقية - الإيرانية. للمزيد يمكن مراجعة: الدكتور عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب.

(٣١) عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب، **مجلة آراء حول الخليج** (جدة، فبراير ٢٠١٧م)، العدد ١١٦، ص ٥٣.

شهدت بداية القرن العشرين أول بروتوكول سُمي بالقسطنطينية عام ١٩١٣م، وأتى هذا البروتوكول بعد معاهدة عام ١٨٦٩م، وبروتوكول طهران عام ١٩١١م، وكل تلك المعاهدات والبروتوكولات كانت تدور في فلك الحدود البرية، واعتماد معاهدة أرضروم الثانية كمرجع للترسيم الحدودي بين البلدين برعاية بريطانيا وروسيا، إلا أن هذا البروتوكول خُصِّص لتحديد الحدود النهرية في شط العرب جنوباً، كما وضع خطاً جديداً بين منطقتي مندلي والحويزة، وتعيين ما يقارب ١٨٦٨ كيلومتراً من الحدود البرية من الخليج العربي جنوباً حتى جبال آرارات شمالاً. هذا، وبدأت عمليات تحديد الحدود فعلياً على أرض الواقع، وبحضور ممثلين عن الدولة العثمانية والدولة القاجارية والدولتين الوسيطتين، منهين بذلك الأعمال الفنية والنزاعات الحدودية[٣٢].

نشوب الحرب العالمية الأولى أدى إلى توقف تفعيل هذه اللجنة المنبثقة من البروتوكول السابق بسبب وجود الدولة العثمانية بوصفها طرفاً رئيسياً في الحرب إلى جانب ألمانيا وإيطاليا واليابان، وهو ما عُرف بدول المحور؛ ومن ثم تغيرت خريطة العالم السياسية مصحوبةً بالتغير في ميزان القوى الدولية والإقليمية، والذي شمل منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، وأسفر عن انهيار الامبراطورية العثمانية، ووقوع العراق تحت الانتداب البريطاني حتى حصوله على الاستقلال عام ١٩٢١م. وتجددت مشكلات العراق مع إيران من خلال[٣٣]:

أ- تجدد المشكلات الحدودية والنزاعات، سواء البرية أو النهرية أو عبر المدن الحدودية الواقعة جنوب العراق.

ب- عدم اعتراف إيران بالعراق كدولة مستقلة حتى عام ١٩٢٩م.

ج- عدم اعتراف إيران بكل المعاهدات السابقة بشأن الحدود مع الدولة العثمانية، إضافة إلى نشوب الاضطرابات الداخلية في العراق، خصوصاً في إقليم كردستان شمال العراق، وأتبع ذلك معاهدة عام ١٩٣٧م بين البلدين، ثم معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥م.

---

(٣٢) خالد العزي، **مرجع سابق**، ص ٦٧.

(٣٣) سوسن صبيح حمدان، **أثر العلاقات الحدودية بين العراق وإيران في إعادة التوزيع الإداري للمدن الحدودية**، مرجع سابق، ص ٢٧.

التعاون والتنافس بين تركيا وإيران للاستحواذ على النفوذ في العراق

أتت بداية القرن العشرين مع تزامن التغيير السياسي في كل من الدولتين العثمانية والقاجارية، وتحديداً في منتصف القرن الماضي؛ فالامبراطورية العثمانية اختفت من الوجود، وحلت محلها الجمهورية التركية التي أصبحت الوريث الشرعي للامبراطورية العثمانية، وذلك بحسب معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٢٤م. ووفقاً لهذه المعاهدة؛ فإن الدولة التركية الحديثة تخلت عن كل مطالبها في مصر والسودان والحجاز وعسير واليمن، وكذلك بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام التي تتكون من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن[٣٤]. وتولى مصطفى كمال أتاتورك إعلان إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤م وسط ذهول العالم الإسلامي، وإعلان قيام الدولة التركية؛ لتصبح دولة علمانية[٣٥].

لم تكن فارس بمنأى عن جارتها تركيا؛ إذ تولى سدة الحكم رضا شاه بهلوي الجندي والضابط وقائد الجيش لاحقاً، منهياً بذلك حكم الأسرة القاجارية التي استمرت من عام ١٧٧٩م إلى عام ١٩٢٥م، والذي عمل على تغيير اسم الدولة الفارسية إلى إيران، وهي ترجع في الأصل إلى (آري) بمعنى: الطاهر، وجمعها (آريون)، وهي قبائل نزحت إلى غرب فارس عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد[٣٦]. ولكن الصراع على النفوذ والرغبة في التمدد الإقليمي لا يزال مستمراً بين الأتراك والإيرانيين، على الرغم من مرور بعض الفترات التاريخية التي شهدت فيها العلاقات بينهما هدوءاً ونوعاً من التقارب، ولكن دون أن يرتقي هذا التقارب إلى مستوى التحالف بين البلدين.

لقد شهدت العلاقات تقارباً ما بين الرئيس أتاتورك والشاه رضا بهلوي؛ ففي ١٦ يونيو ١٩٣٤م قام الشاه رضا -بدعوة من الرئيس أتاتورك- بزيارة تركيا، وكانت مدة الزيارة أسبوعين، واصطحب معه وفداً عسكرياً رفيع المستوى. وقام بزيارة الكثير من المناطق

---

(٣٤) أمير طاهري، "الشرق الأوسط بين العثمانيين الجدد والصفويين الجدد"، **صحيفة الشرق الأوسط**، (٢٨ أكتوبر ٢٠١٦م)، العدد ١٣٨٤٩.

(٣٥) طه عبدالعزيز، التطور الحضاري للإعلام التركي وأثره على تركيا المعاصرة (١٩٢٣-٢٠٠٠)، (رسالة دكتوراة، جامعة الزقازيق، معهد الدراسات الآسيوية، ٢٠١٣م)، ص١١٧-١١٨.

(٣٦) أحمد هاشم، "عودة القوة الإيرانية: عراق جديد؟"، **مجلة شؤون الأوسط** (بيروت، أغسطس ١٩٩٦م)، العدد ٥٤، ص ٣٠.

التركية، وأبدى إعجابه بها وبنموذجها العصري الذي أراد الاقتداء به في عملية تحديث وتطوير المجتمع الإيراني[٣٧]. وانعكس ذلك التقارب في حقل السياسة بينهما؛ حينما سحبت إيران في عام ١٩٣٤م ترشيحها الرامي إلى شغل أحد المقاعد في عصبة الأمم المتحدة لصالح تركيا؛ فما كان من تركيا إلا أن ردت سريعاً على ذلك بلعب دور الوسيط لحل مشكلة الخلاف الحدودي بين إيران وأفغانستان[٣٨].

ساد التعاون فيما بين الدولتين في تلك الحقبة، وانعكس ذلك على دول الجوار الإقليمي؛ ليشمل كلاً من: تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، وأسفر عن توقيع ميثاق (سعد آباد)[*] في ٧ يوليو ١٩٣٧م بهدف التعاون والصداقة بين الدول الإسلامية الأربع المذكورة، والحد من طموح كل منها للسعي إلى احتلال مكانة إقليمية لها في آسيا الوسطى. وبسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ثم نشوء حلف شمال الأطلسي؛ قررت تركيا الانضمام إلى الحلف عام ١٩٥٢م؛ أي قبل انضمامها إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥م[**]، وهو الحلف الذي كان جزءاً من التحالفات الغربية ضد ما يُسمى حينئذٍ الخطر الشيوعي على منطقة الشرق الأوسط، والذي ضم كلاً من: تركيا وإيران والعراق وباكستان مع تلقي الحلف دعماً لوجستياً أمريكياً – بريطانياً. ورغم كل ما قيل يومئذٍ حول طبيعة الحلف في تلك الحقبة، فإن الحكومة العراقية، وخصوصاً رئيس الجانب العراقي في الحلف نوري السعيد، بررت انضمام بلادها إلى الحلف بأنه ضامن للأمن الوطني العراقي ضد الأطماع التركية – الإيرانية في المستقبل[٣٩].

---

(٣٧) مجموعة من المؤلفين، **العلاقات التركية - الإيرانية (١٩٢٣-٢٠٠٣): دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية**، (عمان، غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م)، ص ٧٣.

(٣٨) **المرجع السابق**.

(*) معاهدة سعد آباد لعدم الاعتداء وقعتها كل من تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، وسميت نسبة إلى قصر سعد آباد شمال طهران وهو راجع إلى الدولة القاجارية، وهذه المعاهدة رسمتها بريطانيا من أجل تقوية نفوذها في الشرق الأوسط والأدنى واستخدمتها في سياستها المناهضة للاتحاد السوفييتي وكذلك ضد الاهتمام الألماني والإيطالي بالمنطقة، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت ثلاث دول هي تركيا وإيران والعراق منخرطة في جهود مشتركة لمكافحة الانفصالية الكردية في العراق وإيران وتركيا، وذلك بعد محاولة الأكراد إنشاء دولة مستقلة باسم جمهورية آرارات بين عامي ١٩٢٧م و١٩٣١م؛ إذ كانت الحكومة الحاكمة في العراق عسكرية وذات ميول يسارية بقيادة بكر صدقي ١٩٣٦-١٩٣٧ وهو أقل ميلاً للقومية العربية عن الحكومات العراقية الأخرى. وكان صدقي كردياً وكان رئيس وزرائه حكمت سليمان تركمانياً.

(**) حلف بغداد تم العدول عن تسميته، وتم تبني اسم Center Treaty Organization (CENTO) .

(٣٩) محمود علي الداود، "التوجهات الإقليمية التركية نحو بلدان الجوار العربي، ورقة العمل الثالثة في الحلقة النقاشية بعنوان: تركيا... إلى أين؟"، **مجلة المستقبل العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير ٢٠١٧م)، العدد ٤٥٦.

لقد شهدت تركيا أول انقلاب عسكري في تاريخها المعاصر في ٢٧ مايو ١٩٦٠م؛ حيث تم إسقاط حكومة عدنان مندريس على يد الجنرال جمال جورسيل. وحينئذ شعر الشاه محمد رضا بهلوي بالقلق الشديد؛ خشية أن تمتد موجة الانقلابات العسكرية إلى بلاده بعدما انتشرت في كل من الدولتين المجاورتين تركيا والعراق، ولكن تلك المخاوف تبدَّدت عندما ردَّ كورسيل رئيس الوزراء التركي بأن تركيا ستحافظ على التزاماتها الدولية، وخصوصاً تلك التي تنطلق من حقيقة وجودها عضواً في حلف الناتو وحلف بغداد.

أما في إيران فقد قام الشاه بما يسمى الثورة البيضاء عام ١٩٦٣م بهدف الحد من الفساد في بلاده إلا أنه واجه اعتراضات شديدة من قبل رجال الدين، وكان من أبرزهم آية الله الخميني الذي ألقي القبض عليه، وتم نفيه إلى تركيا؛ فتصاعد غضب الشارع الإيراني على أثر ذلك ضد تركيا؛ فتم إرسال الكثير من الرسائل الغاضبة من قبل القوى الوطنية إلى تركيا. وقد عبر الإمام الخميني عن سخطه للسياسة التركية عندما خرج منها متوجهاً إلى منفاه الثاني في العراق عام ١٩٦٥م؛ إذ قال: «إن الفساد الذي يخيم على بلدنا يعود بجذوره إلى اليوم الذي التقى فيه رضا خان بمصطفى أتاتورك، ولولا هذا اللقاء المشؤوم لما كان رضا خان يتجرأ على كشف الحجاب في إيران. إنني أعتقد أن أتاتورك كان مظهراً من مظاهر الشيطان»(٤٠).

شهدت الفترة ما بين عامي ١٩٥٣م و١٩٨٠م أكثر الفترات تعاوناً بين البلدين في كل المجالات، ولا سيما العسكرية والاستخباراتية؛ بسبب تأثر العالم بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي؛ فكان الضباط العسكريون الإيرانيون يتلقون تدريباتهم في تركيا في إطار الاتفاقيات العسكرية الموقعة بينهما، وتوج التعاون خلال تلك الفترة بتأسيس ما سُمي (التعاون الإقليمي للتنمية) في يوليو ١٩٦٤م؛ على أثر فشل حلف بغداد. واستهدف هذا التعاون إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة بين كل من تركيا وإيران وباكستان، إلا أنه ما لبث أن عادت العلاقات التركية – الإيرانية إلى حالة الفتور والتصارع، بعد أن تغيرت الأوزان النسبية في منطقة الشرق الأوسط، إثر

(٤٠) محمد خالد الأزعر، "دوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية"، **مجلة شؤون عربية** (القاهرة، العدد ٧٤، ١٩٩٣م)، ص ١٣. وكذلك انظر: علي البغدادي وآخرون، **قراءات في فكر الإمام الخميني** (بغداد، المركز الثقافي للدراسات الإسلامية، ٢٠١٠م)، الجزء الأول، ص ٤٣.

قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، ورحيل الشاه محمد رضا بهلوي ثم تصادم النظام الإيراني الوليد مع التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وزاد من حدة التنافر بين البلدين الجارين الانقلاب العسكري في تركيا الذي قام به كنعان إفرين الذي أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٠م؛ إذ أبدت إيران ترحيبها بالنظام الجديد في تركيا بادئ الأمر(٤١).

ولم تتغيّر التوجهات السياسية التركية للعراق بتبدُّل الحكومات التي تتوالى على حكم تركيا بسبب أطماعها في الأراضي العراقية. ولطالما صرح المسؤولون الأتراك بأن العراق هو الجسر الذي يربط تركيا بالأقطار العربية والإسلامية، ووطدوا علاقاتهم مع العراق منذ زيارة الملك فيصل الأول إلى أنقرة عام ١٩٣٠م واجتماعه مع الرئيس أتاتورك، واتفق القائدان على طي صفحة الخلافات القديمة(*)؛ إذ يعدُّ الملك فيصل القائد الفعلي للثورة العربية ضد الدولة العثمانية، والتي تزعمها الشريف حسين بن علي من مكة المكرمة في ٢ يوليو ١٩١٦م. وتوجت الصلات الحسنة التركية – العراقية في العهد الملكي بإعلان خطوبة الملك فيصل الثاني ملك العراق على الأميرة فاضلة إحدى حفيدات السلطان العثماني عبدالحميد الثاني. وبينما كان الملك فيصل يتهيأ لزيارة تركيا صباح اليوم

---

(٤١) محمد عبدالعاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩م)، الجزء الأول، ص ٢٢٨.

(*) قضت اتفاقية سايكس بيكو الموقعة بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩١٦م بتبعية ولاية الموصل (تشمل آنذاك مدن الموصل وكركوك والسليمانية) شمال العراق للنفوذ الفرنسي؛ إذ نصت اتفاقية (مودروس)، وهي هدنة وقعت في ٣٠ أكتوبر١٩١٨م انتهت بموجبها الحرب الأولى إثر هزيمة الدولة العثمانية، على فصل قرابة ٩٠ في المئة من أراضي ولاية الموصل بالعراق عن الدولة العثمانية، بعد قرون من خضوعها للعثمانيين. وفي ١٥ نوفمبر١٩١٨م احتلت بريطانيا الموصل لعلمها بوجود النفط فيها، وألحقتها ببقية أراضي العراق التي احتلتها أثناء الحرب العالمية الأولى؛ مما أثار احتجاج فرنسا التي ما لبثت أن تنازلت عن مطالبتها بالموصل لبريطانيا بموجب معاهدة سيفر الموقعة في ١٠ أغسطس١٩٢٠م في مقابل حصول فرنسا على لواء الإسكندرون شمال غربي سوريا. ولم تسلم الدولة العثمانية بالأمر الواقع الذي فرضته بريطانيا بدعوى أن جيش تركيا انسحب طوعاً من الموصل، وظلت أنقرة تطالب باستعادة الولاية حتى بعد إلغاء معاهدة سيفر والتوقيع على معاهدة لوزان بينها وبين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٢٣م؛ إذ تولد عن نزاع الدولتين ما أصبح يسمى مبادلة الموصل، وقد تبنتها عصبة الأمم، وبذلت مساعي للتسوية، إلا أنها لم تستطع؛ فاتخذت قراراً في ١٦ ديسمبر١٩٢٥م بعودة الموصل إلى العراق (لم ينفذ إلا في ٣ نوفمبر١٩٣٢م) ثم دخلت بريطانيا والدولة العثمانية في مفوضات ثنائية من أجل حل النزاع، وأسفرت عن اتفاقية أنقرة التي وقعها الجانبان والمملكة العراقية بالعاصمة التركية يوم ٥ مايو ١٩٢٦م، ومن أهم بنودها:

- تبعية ولاية الموصل للعراق وتنازل تركيا عن أي ادعاءات بشأنها.
- ترسيم الحدود بين البلدين بشكل نهائي طبقاً لما سمي بخط بروكسل واعتبارها غير قابلة للانتهاك، وأعلنت تركيا اعترافها الرسمي بالدولة العراقية في ١٥ مارس ١٩٢٧م.
- حصول تركيا على نسبة ١٠ في المئة من عائدات نفط كركوك في الموصل لمدة ٢٥ سنة، المرجع: اتفاقية أنقرة، www.aljazeera.net.com.

الثاني تم اغتياله في ١٤ يونيو ١٩٥٨م، وتبع ذلك إعلان نية تركيا التدخل العسكري في العراق؛ من أجل إعادة النظام الملكي إلا أنها سرعان ما تراجعت عن ذلك(٤٢).

وتعتبر حقبة السبعينيات من القرن الماضي أوج مراحل التعاون بين تركيا والعراق في كل المجالات، على عكس التعاون مع إيران الذي شهد خلال تلك الفترة فتوراً نوعياً، خصوصاً مع تولي حزب البعث الحكم في العراق. وتوصلت تركيا والعراق في عام ١٩٧٢م إلى اتفاقية مدِّ أنبوب النفط العراقي – التركي من كركوك في العراق إلى ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط. ورداً على ذلك التعاون قررت تركيا الاستجابة لطلب العراق لفتح الأجواء التركية؛ من أجل إيصال الإمدادات العسكرية السوفييتية إلى العراق، بحسب الاتفاقية المبرمة بينهم، وذلك في اليوم الأول من حرب أكتوبر التي اندلعت في ٦ أكتوبر ١٩٧٣م. كما يعتبر العراق من أولى الدول التي أعلنت تأييدها لتركيا في حربها بقبرص(٤٣).

وأولت تركيا أهمية كبيرة للوضع الإقليمي بسبب قيام الحرب العراقية – الإيرانية لاحتمال تأثيرها في مصالحها الحدودية مع كل منهما؛ فاتخذت تركيا موقف الحياد بقدر الإمكان من مجريات الحرب، ولم تأخذ برغبة إيران توقيف ضخ النفط عبر أنابيب النفط العراقي المارة بأراضيها؛ لما يعود عليها بفوائد اقتصادية كبيرة؛ حتى تضاعف حجم الصادرات إلى كلا البلدين، وكانت جسراً لحاجات العراق وإيران تجاه أوروبا(٤٤).

كانت ردود كل من تركيا وإيران متفاوتة حيال الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م؛ إذ اتسم موقف إيران بعدم الوضوح، ويرجع ذلك إلى سببين: الأول تخوف إيران من التوسع العراقي في المنطقة، وذلك بسبب الخبرة القتالية التي اكتسبها الجيش العراقي بعد حرب السنوات الثماني معها؛ فهي ترى أن تلك فرصة ذهبية لانقضاض العالم على خصمها القديم. أما السبب الآخر فيكمن في أنه لا يمكنها

---

(٤٢) خضير عباس النداوي، "الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي"، **مجلة آراء حول الخليج** (جدة، مركز الخليج للأبحاث، فبراير ٢٠١٢م)، العدد ٨٩، ص ٦٢-٦٣.

(٤٣) عبدالله عبدالأمير، مراجعة في كتاب: الاتحاد السوفييتي والعراق: السعي السوفييتي من أجل النفوذ، أوليس سمولانسكي وبني سمولانسكي، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (٧ مارس ٢٠١٧م).

(٤٤) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والمشرق العربي** (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣م)، ص ١٧٣.

الدخول في المشاركة العسكرية مع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ نظراً إلى الخلافات السياسية والأيديولوجية العميقة فيما بينهما. وإزاء ذلك قرر الرئيس الإيراني الراحل هاشمي رفسنجاني وقوف بلاده على الحياد[٤٥].

إما الرد التركي فكان حاداً وصارماً؛ فقد رفض الرئيس تورغت أوزال الغزو العراقي لدولة الكويت، بقطع إمدادات النفط العراقي المصدَّر عبر أراضيه إلى ميناء جيهان، والتي تقدر بمليون ونصف المليون برميل يومياً. وقد وضع الرئيس أوزال قاعدة أنجرليك التركية القريبة من مدينة أضنة تحت تصرف العمليات العسكرية لقوات التحالف؛ من أجل تحرير دولة الكويت، غير أن الرئيس تورغت أوزال وجد في تلك الفترة فرصة سانحة أمام تركيا لإحياء الادعاءات التركية حول الموصل[٤٦].

وتناقضت تصريحات الرئيس تورغت أوزال مع نواياه؛ إذ أدلى بتصريح في أكتوبر ١٩٨٦م أبدى فيه نفيه القاطع لأن تكون لدى تركيا أي أطماع بخصوص كركوك، وأن لدى أنقرة الاستطاعة لأن تعتمد نهجاً أكثر فاعليةً إذا ما تعرض أمنها للخطر. إما نجم الدين أربكان زعيم التيار الإسلامي، وبعد توليه رئاسة الحكومة التركية، وفي أول تصريح له عام ١٩٩٦م، فذكر أنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وإنهاء وجود القوات الأمريكية – البريطانية في شمال العراق، معتبراً أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية[٤٧]، إلا أن الرئيس سليمان ديميرل طالب في تصريح لافت له بضرورة تعديل الحدود العراقية – التركية لأسباب أمنية، مؤكداً أن الموصل لا تزال تابعة لتركيا.

وعملت تركيا على انتهاج القوة الناعمة من خلال الثقافة والاقتصاد واستخدام ورقة العرقية التركمانية في منطقة الموصل وكركوك، وذلك من خلال دعمهم في قضايا حقوق الإنسان وحماية حقوقهم، وأصبحوا بمنزلة (لوبي) تركي في العراق منذ عام ١٩٩٦م. وتعاملت تركيا مع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق؛ كونه يشكل عنصر

---

(٤٥) تشاليز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة: جابر إدريس (القاهرة، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦م)، ص ٣٤١.

(٤٦) محمود علي الداود، **مرجع سابق**، ص٤٠.

(٤٧) رضا هلال السيف، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان.. الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي** (بيروت، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م)، ص ١٦٦.

العلاقة الفاعلة والقوية معها، خصوصاً بعد أن أصبح يقوم بدور مهم بين الفصائل الكردية شمال العراق(٤٨).

ورسمت إيران الأهداف الاستراتيجية لها في العراق؛ لتتوافق مع الظروف الإقليمية والدولية التي عاشها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وبعد حربي الخليج الأولى والثانية، متخذةً من العراق محطة للتوسع لها في دول الإقليم، ناهيك عن تمددها في سوريا ولبنان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي؛ فقد اتجهت إلى احتواء شيعة العراق من خلال الأحزاب الموالية لها؛ من أجل استخدامهم ورقةَ مقايضةٍ في أي استحقاق إقليمي أو دولي بحيث تستطيع تهدئة الوضع في العراق أو إثارته، وذلك من خلال دعم المرجعيات والحوزات الشيعية في النجف؛ تمهيداً للسيطرة على قراراتها وتحجيم دورها؛ كي تبقى المرجعية العليا داخل قم في إيران، وتكون الأهم والأبرز في قيادة المذهب الشيعي. كما عملت إيران على إحداث تغييرات ديموغرافية على الأرض؛ بغية تحويل الجنوب العراقي إلى إقليم تابع لإيران؛ حتى يكون تحت النفوذ والوصاية الإيرانية من خلال تجمعات بشرية إيرانية(٤٩).

وعصفت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بالعالم، وبالأخص منطقة الشرق الأوسط، وكان نتاجها غزواً لكل من العراق وأفغانستان تحت ذريعة محاربة الإرهاب. وكانت نية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دخول العراق بأي ثمن كان. أما تخوف تركيا وإيران فكان يتركز على أكبر تهديد أمني لهما، وهو إنشاء الدولة الكردية المحتملة في شمال العراق بسبب التحالف الوثيق الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أكراد العراق(٥٠).

وسعت كل من تركيا وإيران إلى تحقيق نفوذهما؛ لدرء التهديدات الأمنية للأكراد(*)؛ إذ رأى كل من البلدين أن هذه مشكلة أمنية مشتركة، وبفعل ذلك كرَّس كل منهما

(٤٨) محمود سالم السامرائي، "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء ٢٠٠٧م)، العدد ١٣، ص ٨٥.

(٤٩) سيد عوض عثمان، "العلاقات الإيرانية - الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل في نافذة العلاقات الإيرانية - الخليجية"، **مجلة مختارات إيرانية** (القاهرة، مؤسسة الأهرام، نوفمبر ٢٠٠٢م)، العدد ٢٨.

(٥٠) خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩م)، ص ٥٠-٥١.

(*) ينحدر الشعب الكردي الذي يقدر تعداده بأكثر من ٣٥ مليون نسمة من الحضارة الميدية، ويعيش غالبيتهم الآن في أربع دول في الشرق الأوسط هي: العراق وسوريا وتركيا وإيران، وبعضهم في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. وقد شكلت المسألة الكردية أبرز تحدٍّ أمني لكل من تركيا وإيران وسوريا في ما بعد (الربيع العربي). للمزيد يمكن الرجوع إلى: شوكت شيخ يزدين، المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية، دار ناراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١م، ص ٧-٨.

العمل على توسيع نفوذهما؛ من أجل تفادي التهديدات الأمنية المحدقة بهما، ولتحقيق مصالحهما القومية. وشكلت القضية الكردية تهديداً مزمناً للدولتين:

أ- تركيا: برزت القضية الكردية في تركيا منذ عهد الرئيس مصطفى كمال أتاتورك الذي لم يعترف بوجود أقليات عرقية في تركيا؛ فقد واجههم في السنوات الأولى من قيام الدولة التركية بالخيار العسكري؛ فأصبحت الانتفاضات تتوالى بين حين وآخر؛ حتى عادت الثورات الكردية مع قيام أول تجربة ديمقراطية تعددية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أصبحت تؤرق الحكومات المتعاقبة؛ إذ أصبحت القضية الكردية أحد أكبر التحديات التي عملت تركيا على مواجهتها بالخيار العسكري، بعد أن دخل الجانبان مرحلة جديدة من النزاع في منتصف الثمانينيات. ومع إعلان حزب العمال الكردستاني التركي العمل المسلح والحرب الشاملة بشكل رسمي ضد تركيا مع نهاية التسعينيات، تمكنت تركيا من إضعاف الحزب، وذلك بإلقاء القبض على زعيمه عبدالله أوجلان بعد طرده من سوريا؛ إثر ممارسة تركيا ضغوطها على سوريا عام ١٩٩٨م، حتى وصل التلويح بمهاجمة سوريا إذا استمرت في دعمها لحزب العمل الكردستاني؛ مما دفع سوريا إلى قبول شروط تركيا، وحلها لتلك المسألة بتخليها عن دعم أوجلان[٥١].

ب- برزت القضية الكردية في إيران رغم وجود تقارب بين المكونات الثقافية للأكراد والفرس، وشهدت إيران الكثير من المواجهات بين الثوار الأكراد والأمن الإيراني إبان الحرب العالمية الأولى، والتي تعتبر المرحلة الأولى في المطالبة بالقومية الكردية، وأعلنت من خلالها عن شكل من أشكال التنظيم الإداري السياسي لمدينة مهاباد، إلا أن القوات الإيرانية اجتاحت المدينة في مارس ١٩٤٧م، وتم إسقاط الحكم الذاتي فيها وإعدام زعيم الأكراد القائد

(٥١) عقيل محفوظ، **سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي؟**، المركز العربي للأبحاث لدراسة السياسات، الدوحة، ١٠ يناير ٢٠١٢م، ص١٢.
يعتبر عبدالله أوجلان أول رئيس لحزب العمال الكردستاني الذي شُكل سراً في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٨م من قبل طلاب أكراد بتبنيهم الفكر الماركسي اللينيني، وقد طالبوا بإقامة دولة كردية مستقلة في المناطق الكردية لكل من تركيا والعراق وسوريا وإيران. وخاض الحزب نزاعاً مسلحاً مع تركيا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، والذي أودى بحياة أكثر من ٤٠ ألف شخص. كما تبنى الحزب الماركسية اللينينية في بداياته، لكن سرعان ما أدرج تحت المرجعيات الدينية في برنامجه؛ خوفاً أن يترك ذلك مجالاً أمام الجماعات الإسلامية التي أحاطت بالأكراد الذين يدينون بالإسلام في ظل تنامي ظاهرة الإسلام السياسي خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وتمكنت تركيا من إلقاء القبض على أوجلان بعد ملاحقة استمرت ١٥ عاماً وذلك في مطار العاصمة الكينية نيروبي في ١٥ فبراير ١٩٩٩م، وأدين بالخيانة العظمى، وحكم عليه بالإعدام في العام ذاته ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد ولا يزال يقضي الحكم بجزيرة صغيرة في بحر مرمرة.

القاضي محمد ومعاونيه[٥٢]. واستمرت السيطرة الإيرانية على مهاباد إلا أنه خلال الحرب العراقية – الإيرانية برزت القضية مرة أخرى، والتي تمكنت بعدها السلطات الإيرانية من محاصرة نشاطات الحزب الديمقراطي لكردستان إيران، وإنهاء المواجهات بينهما من خلال الحسم الأمني لصالح الحكومة الإيرانية. وساهم نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م في احتواء القضية الكردية المطالبة بالانفصال عن إيران، وذلك من خلال مبدأ تصدير الثورة للدول المجاورة، إضافة إلى غرس مبدأ المواطنة والولاء للولي الفقيه، وعدم الخروج على الإمام. ويرجع ذلك إلى اتباعهم للمذهب الشيعي الاثني عشري، ورغم ذلك إلا أن الحكومات الإيرانية المتعاقبة كانت دائماً حذرة من أي خطر قد يثار في دول الجوار، ولا سيما تركيا والعراق؛ مما دفعها إلى عقد اتفاقيات أمنية مع تركيا باعتبار التهديد الكردي تهديداً مشتركاً لهما[٥٣]، إلا أن حقبة التسعينيات شهدت تعاوناً ما بين إيران وحزب العمال الكردستاني الذي دعمته بشدة خفت فيما بعد مع دخول عقد الألفية الذي شهد فيه الحزب تغييراً في سياسته؛ إذ تفرع منه ما يُسمى حزب الحياة الحرة في كردستان.

ويعتبر وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا -بزعامة رئيسه رجب طيب أردوغان- إلى السلطة قفزة نوعية، بعد سلسلة صراعات مع الأحزاب التركية الأخرى من جهة، والعسكر من جهة أخرى؛ فمنذ وصوله إلى الحكم في عام ٢٠٠٢م، وهو يعتبر أول حزب إسلامي يصل إلى السلطة في دولة نهجها العام العلمانية.

هذا، ويعتبر الحزب وريث حزب الرفاه الذي أسَّسه نجم الدين أربكان في أول سبعينيات القرن الماضي؛ فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وانتهاجه سياسة التنمية الاقتصادية الشاملة التي طال بها مناطق الأكراد إثر إقرار التعديلات الدستورية المتعلقة بالمكونات الثقافية للأكراد؛ استطاع التوصل إلى اتفاقية المصالحة الوطنية مع مسلحي حزب العمال الكردستاني من أجل تفعيل الحل السياسي بدلاً من المنحى العسكري، وكان ذلك في منتصف عام ٢٠١٣م[٥٤].

---

(٥٢) نجيب عقراوي، "تجارب الحكم الكردي.. رؤية نقدية" في مؤلف: أمين شحاتة وآخرون، **الكرد.. دروب التاريخ الوعرة** (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٠م)، ص ١٠٣.

(٥٣) شوكت شيخ يزدين، **مرجع سابق**، ص ١٣.

(٥٤) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، "حال الأمة ٢٠١٢-٢٠١٣: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة"، **مجلة المستقبل العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس ٢٠١٣م)، العدد ٤١٤، ص ١١.

وعارضت تركيا كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛ لغزوهما العراق. ومع فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام ٢٠٠٢م التي سيطر فيها الإسلاميون على الحكومة، عارض البرلمان التركي الموافقة على مرور القوات الأجنبية عبر الأراضي التركية، واستخدامها للإنزال البري والتحرك العسكري نحو العراق. كما رفض الموافقة على استخدام قاعدة أنجرليك الجوية، وأكد ضرورة المحافظة على وحدة العراق، وأنه يعارض أي مشروع يؤدي إلى تقسيمه[٥٥]. ولكن ما لبث أن ظهر تلاعب بعض كبار مسؤولي تركيا بالتصريحات، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر- تصريح وزير الخارجية آنذاك عبدالله غول في أغسطس ٢٠٠٣م (رئيس تركيا عام ٢٠٠٩م)، والذي ذكر فيه أن «تركيا ستأخذ حقها من البترول هناك (يقصد محافظة الموصل) ضمن الإطار الحقوقي». كما ذكر في مناسبة أخرى أن إقامة الفيدرالية في العراق تخلق لتركيا حقوقاً تاريخية، مرجعاً ذلك إلى أن تركيا سلمت الموصل في معاهدة أنقرة سابقة الذكر عام ١٩٢٦م إلى عراق موحَّد، وأن ذلك يعطيها الحق في استعادتها حال تقسيم العراق![٥٦].

ووجدت إيران في سقوط نظام صدام حسين أكبر فرصة لتحقيق نفوذها في العراق. وتأكد ذلك في تصريح رئيس مجلس النواب آنذاك محمد رضا خاتمي (أخو الرئيس خاتمي) بأن «الإطاحة بالرئيس صدام حسين بأية وسيلة سيكون أسعد يوم لإيران». ومن أجل ذلك؛ عملت إيران -بمساعدة التنظيمات والأحزاب الموالية لها بعد الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق، وتهميش دوره في ميزان القوى الإقليمية- على الوصول إلى سدة الحكم في سبيل بسط الهيمنة على مفاصل الدولة العراقية، ومنها ما عُرف بالائتلاف العراقي الموحد[*] الذي يضم أحزاباً شيعية موالية لإيران[٥٧].

كما عملت إيران على بسط سيطرة كافية لها على الأرض العراقية، مستخدمةً في ذلك الأدوات والوسائل الدينية الخارجية المظهر، مخفيةً مضمون سياستها الهادفة إلى

---

(٥٥) ميشيل نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق** (بيروت، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١٠م)، ص ٧٣.

(٥٦) لقمان عمر محمود النعيمي، **القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية - الأمريكية (٢٠٠٣-٢٠٠٦)**، (العراق، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٧م)، ص ٧١.

(*) يضم الائتلاف العراقي الموحد كلاً من: المجلس الإسلامي الأعلى بزعامة محمد باقر الحكيم، وحزب الدعوة الإسلامي بزعامة نوري المالكي، والتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، وحزب الفضيلة بزعامة محمد اليعقوبي.

(٥٧) كينيث كاتزمان، **النفوذ الإيراني في العراق** (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧م)، ص ١٥٣.

الحيلولة دون قيام عراق قوي لا تُؤمن نواياه؛ إذ ترى أنه كان يهدد أمنها في السابق. وما لبثت أن أقنعت القوات الغازية بدورها المهم في خلق الأمن والسلام، وبأن في استطاعتها ترتيب الوضع داخل الدولة العراقية، وذلك باختراق منظومة القيادة العراقية من خلال تقديم الاستشارات للسياسيين المتحكمين في النظام السياسي العراقي الحديث حول بعض القضايا التي تهم العراق. كما سعت إيران إلى تكثيف الاتصال بهم واحتوائهم، باسطةً سيطرتها على كامل الأراضي العراقية، ومؤسسةً لها حضوراً في كردستان العراق عبر مكاتب استخبارات الحرس الثوري الإيراني في السليمانية وأربيل(٥٨).

وتعرض العراق لاستقطابات سياسية شديدة من كل من تركيا وإيران، وكانت إيران تستخدم الورقة الدينية بينما كانت تركيا تُذكِّر دائماً بالموروث التاريخي، ومن ذلك ما جاء على لسان قادتها عبر العقود الماضية، ومنه ما أدلى به المخضرم أحمد داود أوغلو وزير الخارجية الأسبق (رئيس الوزراء فيما بعد) بأن تركيب تركيا العرقي والديني والثقافي المعقد يمنحها القدرة على المناورة في الكثير من المناطق؛ ومن ثم فهي تتحكم في منطقة جوارها الإقليمي؛ ولذلك تشبثت بإقامة قاعدة بعشيقة شمال العراق(*) والتذكير بأن الموصل إنما هي أرض تابعة لتركيا(٥٩).

وتسعى تركيا في الوقت الراهن إلى فرض وجودها كإحدى القوى الإقليمية التي لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، إضافةً إلى سعيها لحفظ حدودها، وكذلك الدفاع عن حلفائها ومصالحها الإقليمية. كما تتجه نحو السياسة التي رسمها أوغلو بأن علاقة بلاده مع جيرانه من الدول العربية ترتكز على أرضية ثقافية تعاونية، بعدما كانت تعاني من النزاعات والخلافات خلال العقود الماضية.

---

(٥٨) محجوب الزويري، **الوجود الإيراني في العراق: حقائق جديدة** (عمان، وحدة الدراسات الإيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧م).

(*) توجد تركيا عسكرياً في العراق منذ عام ١٩٩٤م، بموافقة حكومة الرئيس صدام حسين؛ لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني، وكذلك للإسهام في فك النزاع الداخلي الكردي- الكردي بزعامة جلال طالباني ومسعود برزاني في الفترة ما بين ١٩٩٤م-١٩٩٨م. للمزيد يمكن الرجوع إلى: كرم سعيد، "التقاطع التركي- الإيراني في العراق"، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠١٧م)، العدد ٢٠٧، ص ١٤١.

(٥٩) علي حسن باكير، "تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوسياسية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي"، في مؤلف: علي حسن باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩م)، ص ١٧٥.

وتسعى تركيا كذلك إلى تبني مقاربة حيوية متعددة الأبعاد تجاه الدول المحيطة بها؛ وبذلك فهي تسعى إلى مزيد من الأمن في الإقليم الذي يقوم على تنسيق سياسي من أجل نبذ التصادم والنزاعات.

ويمكننا أن نلمس أهم مبادئ السياسة التركية في الشرق الأوسط، ومنها التعددية الثقافية؛ فهي ترى أن الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية أهم شروط استقرار المنطقة. وتمثلت سياستها الجديدة -تحت قيادة حزب العدالة والتنمية- في ستة مبادئ هي[٦٠]:

١- التوازن السليم بين الحرية والأمن.

٢- (تصفير) المشكلات مع دول الجوار.

٣- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار.

٤- اتباع منهج السياسة الخارجية متعددة الأبعاد.

٥- الدبلوماسية المتناغمة.

٦- اتباع أسلوب دبلوماسي جديد.

إن استيلاء تنظيم (داعش) على الموصل وما حولها في يونيو ٢٠١٤م أصبح تهديداً حقيقياً لتركيا، وكذلك لإيران. وجاء على لسان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن الموصل في حاجة إلى عملية مشابهة لعملية درع الفرات التي دخلت بها القوات التركية سوريا، وفرضت نفسها كأمر واقعي؛ من أجل دعم الجيش السوري الحر في المناطق الشرقية من سوريا. وتهدف تركيا من دخول قوات درع الفرات، سواء في سوريا أو العراق، إلى إعادة التوازن المفقود لصالح إيران بسبب دعمها للحشد الشعبي (الشيعي)[٦١] وتوغل قواتها في سوريا من أجل دعم نظام بشار الأسد بمؤازرة تنظيم حزب الله. كما تسعى تركيا -من خلال عملية درع الفرات- إلى تأمين حدودها مع كردستان العراق من هجمات حزب العمال الكردستاني، وكذلك عرقلة الطموح

---

(٦٠) أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة العربية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، مراجعة: بشير موسى نافع وبرهان كوروغلو (بيروت، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١١م)، ص ٢١٣.

(٦١) كرم سعيد، "التقاطع التركي- الإيراني في العراق"، **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠١٧م)، العدد ٢٠٧، ص ١٤٢.

الإيراني الهادف إلى شق طريق بري شمال سوريا بمحاذاة الحدود التركية الجنوبية؛ لتصل إلى البحر الأبيض المتوسط، مروراً بسنجار غربي الموصل (معقل حزب العمال الكردستاني)، ومروراً كذلك بتلعفر ذات الخلط الاثني والطائفي، ووصولاً إلى حدود ربيعة والقامشلي حتى حلب. وهنا تبرز الرغبة التركية في طرد عناصر حزب العمال من معاقلهم التي توسعت بعد احتلال تنظيم (داعش) سنجار ثم تحول عناصر الحزب إلى طرف في حماية أهالي سنجار إثر انسحاب قوات البشمركة منها عام ٢٠١٤م، وذلك في مقابل نمو علاقات وثيقة بين وحدات حزب العمال وبعض فصائل الحشد الشعبي المرتبطة بإيران، والتي تحرص على تكريس نفوذها في جوار الحدود التركية مع العراق وسوريا عبر أذرع عسكرية ومناطق نفوذ(٦٢).

ودعمت إيران قوات الحشد الشعبي الشيعية؛ لتكون أقوى من الجيش العراقي الذي لم يصمد أمام تنظيم (داعش)، وجعلت رئيس الحكومة العراقية هو القائد العام لقوات الحشد الشعبي الشيعية؛ من أجل إضفاء الشرعية على تلك القوات المصبوغة بلون طائفي واحد. وأشار قيس الخزعلي أمين عام تنظيم عصائب أهل الحق -إحدى القوى المنخرطة ضمن وحدات الحشد الشعبي- إلى أن قواته تعمل على تحرير الموصل، وأن بداية الطريق تنطلق من مدينة بعقوبة عاصمة ديالى ذات الغالبية السنية؛ من أجل تهجير أهلها وتغييرها ديموغرافياً(*) ثم بلدة الشرقاط في محافظة صلاح الدين ثم سنجار التي تسعى قوات بدر إلى الوصول إليها ثم تلعفر؛ لمساعدة قوات حزب العمال الكردستاني(٦٣).

وتتردد حالياً طروحات حول إقامة إقليم نينوى على غرار إقليم كردستان العراق؛ ليكون تابعاً لأهل السنة من العراقيين، مع استمرار حملة استعادة الموصل من تنظيم (داعش)، والتي بدأت في أكتوبر ٢٠١٦م، على أن تصبح مدن نينوى الرئيسية محافظات بهدف منح المدن المختلفة مزيداً من استقلال القرار. وهذا ما تعارضه دول الجوار، وخصوصاً

---

(٦٢) "صراع نفوذ تركي- إيراني بأدوات تركية"، **صحيفة الحياة**، (٤ مارس ٢٠١٧م)، العدد ١٩٦٩٢.

(*) يسعى الحشد الشعبي إلى تنفيذ المخطط الإيراني عن طريق تغيير ديموغرافي في عدد من المدن العراقية المنتزعة من تنظيم (داعش)، وهذا يفسر ما تطرق إليه الرئيس رجب طيب أردوغان من ضرورة منع التغيير الديموغرافي في الموصل، وقوله: "إن الموصل للموصلين، ولا يحق لأي أحد أن يدخل إليها. وبعد تحرير الموصل من تنظيم داعش لن يبقى فيها سوى العرب السنة والتركمانيين والأكراد السنة".

(63) "From Tehran to Mosul," *Afshon Ostoverm Foreign Affairs Magazine*, 4 November, 2016. www.foreignaffairs.com.

تركيا التي أطلق رئيسها تصريحاً بأن بلاده لا تتحمل تقسيم العراق وحتى سوريا[٦٤]، بينما يخشى البعض أن تكون هذه آلية جديدة لتفرقة العراقيين وتقسيم بلدهم كاملاً، بحسب الدستور العراقي الذي حدد كيفية إقامة إقليم من محافظة أو أكثر، وذلك بموجب المادة ١١٩ التي تنص على أنه «يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه يُقدم بإحدى الطريقتين[٦٥]:

أ- طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تريد تكوين الإقليم.

ب- طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة تريد تكوين الإقليم».

وما ينبغي الالتفات إليه في معركة الموصل حالياً هو تقريب العراقيين، ونبذ العرقية أو الطائفية؛ فالموصل ليست انتصار مُكوِّنٍ على آخر، وليست ذريعةً لتدخل القوى الخارجية؛ لوقوعها على الطرق الرئيسية على حدود تركيا وإيران وسوريا، ولا سيما تركيا وإيران اللتين تلقيان بثقلهما؛ من أجل الزعامة الإقليمية. وقد لا يكون من قبيل مبالغة القول إن عملية الموصل ستثبت ميلاداً جديداً للعراق كدولة. أما إذا تركت لقمة سائغة للقوى الخارجية والميليشيات المدعومة من قبلها؛ فسنشهد نهاية للعراق ككيان موحد.

الخاتمة

إن الأهمية الاستراتيجية للعراق جعلت منه هدفاً مباشراً وغير مباشر للقوى الإقليمية الملاصقة له، خصوصاً تركيا وإيران، كما جعلت منه مسرحاً لتحولات كبرى ومتسارعة عبر قرون ماضية، والتي تركت أثرها في المنافسة عليه حتى الآن؛ فمجريات الأحداث السياسية وسرعة وتيرتها أتاحت لكل من تركيا وإيران العمل على بناء نفوذهما من أجل السعي إلى السيطرة على العراق بما يتلاءم مع الأدوار التي يسعى كل منهما إلى أدائها.

وفي منتصف العقد الثاني من القرن الماضي تشابهت الظروف الداخلية للدولتين بسبب التحول السياسي الذي شهده البلدان، ووصول نخب سياسية جديدة لم تمنع حدة التنافس على العراق؛ إذ رسمت كل دولة منهما سياستها الاستراتيجية بما يتلاءم مع

(٦٤) "أردوغان: لا نتحمل تقسيم سوريا أو العراق"، **صحيفة الوطن الكويتية** (١١ مارس ٢٠١٧م)، العدد ١٤٨٠٦/ ٩٢٥٢.
(٦٥) مينا العربي، "هل الحل بإقامة الإقليم في نينوى؟"، **صحيفة الشرق الأوسط**، (فبراير ٢٠١٧م)، العدد ١٣٩٥٨، ص ١٤.

قدرات قوتها في سبيل بسط نفوذها وإحكام سيطرتها بشتى الوسائل. ومنذ تسعينيات القرن الماضي سعت كل منهما إلى ملء الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفييتي؛ من أجل بسط نفوذهما، ليس في العراق وحسب، ولكن في دول الجوار كذلك. ومع اتخاذ العراق مركزاً لذلك التنافس أتيح لهما بناء قوة اقتصادية تنافست على المناطق العراقية خلال الفترة التي شهد فيها العالم حقبة اقتصادية مشجعة، مع التحولات التي شهدتها المنطقة منذ عام ٢٠٠١م، والتي تُعرف بما يسمى الحرب على الإرهاب، وأتبعها سقوط نظام صدام حسين؛ فاغتنمت كل من تركيا وإيران كل مقومات القوة لديهما؛ من أجل تحقيق النفوذ في كل المجالات داخل العراق. وزادت حدة النفوذ مع اندلاع (الربيع العربي) الذي تزامن مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق؛ مما أتاح فراغاً أمنياً استغله تنظيم (داعش) الإرهابي؛ لتصبح الأراضي العراقية ساحة للتنافس والتمزيق فيما بين تركيا وإيران في ظل عدم القبول بتسوية ترضي كلاً منهما، والتي تلعب فيها إيران بنفوذها الأيديولوجي الممتد إلى فترات زمنية أبعد بسبب القرب الجغرافي وتداخل العلاقات الاجتماعية تاريخياً، بينما لا تزال تركيا تنظر إلى نفسها على أنها الأب الشرعي للأرض العراقية التي لم تبلغ سن الرشد بعدُ، وتخشى التفريط فيها، وفي حمايتها.

المراجع

- أحمد، أحمد يوسف، ومسعد، نيفين، "حال الأمة ٢٠١٢-٢٠١٣: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس ٢٠١٣م، العدد ٤١٤.
- الأزعر، محمد خالد، "دوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، ١٩٩٣م، العدد ٧٤.
- أنيس، محمد، **الدولة العثمانية والمشرق العربي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣م.
- أوغلو، أحمد داود، **العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة العربية**، ترجمة: ثلجي، محمد جابر، وعبدالجليل، طارق، مراجعة: نافع، بشير موسى، وكوروغلو، برهان، بيروت، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١١م.
- باكير، علي حسن، "تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيوسياسية والجيوسياسية.. النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي"، في مؤلف: باكير، علي حسن، وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩م.
- البدري، محمد عبدالستار، **المواجهة المصرية - الأوروبية في عهد محمد علي باشا**، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١م.
- البغدادي، علي وآخرون، **قراءات في فكر الإمام الخميني**، بغداد، المركز الثقافي للدراسات الإسلامية، ٢٠١٠م، الجزء الأول.
- تريب، تشاليز، **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة: جابر إدريس، القاهرة، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦م.
- الجابري، محمد هليل، "البصرة خلال العهد العثماني الأول (١٥٣٤-١٦٣٨)"، **موسوعة البصرة التاريخية**، العراق، البصرة، ١٩٨٩م.

- حسين، رنا عبدالجبار، إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا اللاظ (١٨٣١-١٨٤٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.
- حمدان، سوسن صبيح، "أثر العلاقات الحدودية بين العراق وإيران في إعادة التوزيع الإداري للمدن الحدودية"، **مجلة ديالى**، العراق، قسم الدراسات الجغرافية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١٠م، العدد ٤٦.
- الخياط، جعفر، "مشاهدات تكسيرا في العراق سنة ١٦٠٤م"، **مجلة الأقلام**، بغداد، ١٩٦٥م، الجزء الرابع.
- الداود، محمود علي، "التوجهات الإقليمية التركية نحو بلدان الجوار العربي، ورقة العمل الثالثة في الحلقة النقاشية بعنوان: تركيا... إلى أين؟"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير ٢٠١٧م، العدد ٤٥٦.
- دلي، خورشيد حسين، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩م.
- الزبيدي، محمد حسن، **إمارة المشعشعين: أقدم إمارة في عربستان**، العراق، ١٩٨٢م.
- الزويري، محجوب، **الوجود الإيراني في العراق: حقائق جديدة**، وحدة الدراسات الإيرانية، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧م.
- السامرائي، محمود سالم، "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء ٢٠٠٧م، العدد ١٣.
- السلطاني، محمد رسن دهان، محاضرة عن نشأة الدولة العثمانية، العراق، جامعة بابل، كلية التربية الأساسية، قسم التاريخ، الموقع الإلكتروني: www. uobabylon.edu.iq.com

- سعيد، كرم، "التقاطع التركي- الإيراني في العراق"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠١٧م، العدد ٢٠٧.
- سلمان، فراقد داود، "العلاقات التركية - الإيرانية"، **مجلة دراسات إيرانية**، العراق، جامعة البصرة، مارس ٢٠١٢م، العدد ١٥.
- سليمان، نوار عبدالعزيز، **الشعوب الإسلامية**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩١م.
- الطعمة، باسم حطاب، وظاهر، مشعل مفرح، "العلاقات العثمانية – الصفوية (١٥٨٧-١٦٢٩م): دراسة تحليلية"، **مجلة آداب البصرة**، العراق، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٨م، العدد ٤٥.
- الضابط، شاكر صابر، **العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران**، بغداد، ١٩٦٦م.
- عبدالعاطي، محمد، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩م، الجزء الأول.
- عبدالعزيز، طه، التطور الحضاري للإعلام التركي وأثره على تركيا المعاصرة (١٩٢٣-٢٠٠٠)، رسالة دكتوراة، مصر، معهد الدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٣م.
- عبدالكريم، ياسين، **اتفاقية الحدود الشرقية إلى نهاية القرن التاسع عشر للحدود الشرقية للوطن العربي: دراسة تحليلية**، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٠م.
- عبدالعزيز، عمر، **تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢)**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.
- عثمان، سيد عوض، "العلاقات الإيرانية – الخليجية.. بين دروس الماضي وآفاق المستقبل في نافذة العلاقات الإيرانية - الخليجية"، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، نوفمبر ٢٠٠٢م، العدد ٢٨.

- العزاوي، عباس، **تاريخ العراق بين احتلالين**، بغداد، ١٩٤٩م، الجزء الرابع.
- العزي، خالد، **أضواء على التطورات التاريخية للصراع العراقي - الفارسي دول الحدود**، بغداد، دار الحرية للطباعة، الدار الوطنية للتوزيع والإعلام، ١٩٨١م.
- العزي، خالد، **مشكلة شط العرب بين المعاهدات والقانون**، سلسلة دراسات، العراق، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م، العدد ٢١١.
- عقراوي، نجيب، "تجارب الحكم الكردي.. رؤية نقدية في مؤلف: شحاتة، أمين، وآخرون"، **الكرد.. دروب التاريخ الوعرة**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٠م.
- العلاف، إبراهيم خليل، **فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية- التركية ومخاطرها على الأمن القومي**، العراق، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠م، العدد ١٣.
- الغنام، سليمان، **قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (١٨١١-١٨٤٠)**، جدة، دار تهامة، ١٩٨٠م.
- كاتزمان، كينيث، **النفوذ الإيراني في العراق**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧م.
- لوريمر، ج.ج، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، الجزء الرابع، قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، ١٩٦٧م.
- ليونز، جوناثان، **بيت الحكمة: كيف أسس العرب لحضارة العرب؟**، ترجمة وتحقيق: باسم جندلي، بيروت، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١٢م، الطبعة الثانية.
- مجموعة من المؤلفين، **العلاقات التركية - الإيرانية (١٩٢٣-٢٠٠٣): دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية**، عمان، غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.
- محبوب، عبدالحفيظ عبدالرحيم، **مجلة آراء حول الخليج**، جدة، فبراير ٢٠١٧م، العدد ١١٦.

- محفوظ، عقيل، **سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي؟**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث لدراسة السياسات، ١٠ يناير ٢٠١٢م.
- مهنا، محمد نصر، **الإسلام في آسيا منذ الغزو المنغولي**، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٠م.
- النجار، جميل موسى، "معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وإيران: دراسة لعلاقات الدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة (١٨٤٣-١٨٤٨)"، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، كركوك، جامعة كركوك، ٢٠١١م، العدد الثاني، المجلد السادس.
- النداوي، خضير عباس، "الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي"، **مجلة آراء حول الخليج**، جدة، مركز الخليج للأبحاث، فبراير ٢٠١٢م، العدد ٨٩.
- النعيمي، لقمان عمر محمود، **القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية - الأمريكية (٢٠٠٣-٢٠٠٦)**، العراق، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٧م.
- نوفل، ميشيل، **عودة تركيا إلى الشرق**، بيروت، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١٠م.
- هاشم، أحمد، "عودة القوة الإيرانية: عراق جديد؟"، **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت، أغسطس ١٩٩٦م، العدد ٥٤.
- الهلال، رضا هلال السيف"، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان.. الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، بيروت، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.
- ياغي، إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي**، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٥م.

- يزدين، شوكت شيخ، **المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية**، أربيل، دار ناراس للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.
- Adel Allouche, *The Origins and Development of the Ottoman-Safavid Conflict (906-962/1500-1555 A.D)*, K. Schwar, Zverlag, German, 1983
- "From Tehran to Mosul", *Afshon Ostoverm Foreign Affairs Magazine*, USA, 4 nov 2016,:www.foreignaffairs.com
- R.K.Ramazani, *The Foreign Policy of Iran (1500- 1941)*, Virginia,USA, 1966.

نبذة عن الكاتب

عبدالله بن علي آل خليفة: باحث بحريني مهتمّ بالشؤون السياسية والإستراتيجية والقانون العام، حاصل على درجة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من جامعة محمد الخامس بالرباط في المملكة المغربية، ودرجة الماجستير في الأمن والأمن الدولي والدراسات الإستراتيجية من جامعة ريدنغ في بريطانيا، وله بعض البحوث المنشورة، وبصدد طباعة كتاب بعنوان: (السياسية الأمنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. التحديات وآفاق المستقبل).

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الإيرانية والآسيوية، ودراسات الطاقة، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 8692 Fax: (+966 11) 4577611
E-mail: research@kfcris.com